S/AC.49/2018/9

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
23 January 2018

Original: Arabic

لجنة مجلس الأمن المنشأة
عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)

رسالة مؤرخة ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس اللجنة من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لعمان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أرفق طيه تقرير سلطنة عمان عن تطبيق التدابير التي فرضها مجلس الأمن على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بموجب قراريه ٢٣٧١ (٢٠١٧) و ٢٣٧٥ (٢٠١٧) (انظر المرفق).

(توقيع) محمد أحمد **الشنفري**
القائم بالأعمال بالنيابة

260118 260118 18-01075 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ الموجهة إلى رئيس اللجنة من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لعمان لدى الأمم المتحدة

[[الأصل بالعربية]]

تقرير عمان بشأن تطبيق قراري مجلس الأمن ٢٣٧١ (٢٠١٧) و ٢٣٧٥ (٢٠١٧)

استناداً إلى ما جاء في تقرير الشفافية المقدم من سلطنة عمان إلى مجلس الأمن للعام ٢٠١٧ بشأن تطبيق قراري مجلس الأمن ٢٢٧٠ (٢٠١٦) و ٢٣٢١ (٢٠١٦) (S/AC.49/2017/85)، وكذلك قراري مجلس الأمن ٢٣٧١ (٢٠١٧) و ٢٣٧٥ (٢٠١٧) بحق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتطبيق ما جاء فيهما من إجراءات وتدابير، وبناء على ذلك، فإن سلطنة عمان تعيد التأكيد على دعمها لسائر الجهود الدولية المبذولة لنزع السلاح النووي والحفاظ على السلم والأمن الدوليين والتزامها بتطبيق القرارات الدولية ذات الصلة.

وفي هذا الشأن تود سلطنة عمان أن تشير هنا إلى أنها قد باشرت إجراءاتها لتنفيذ القرارات المذكورة فور صدورها وذلك على النحو التالي:

- الجوانب المالية: فقد تضمن القرار حظر الافتتاح والتوسع في مشاريع أو كيانات تعاونية مشتركة جديدة، وتم بموجب ذلك إصدار تعميم إلى كافة المصارف والمؤسسات المالية المرخصة العاملة بالسلطنة لإجراء ما يلزم، وعليه فإنه لم يتم رصد أية معاملات مالية أو تجارية أو طلبات عمل لرعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في السلطنة.

- جوانب تحديد الأسماء لإدراجها في القائمة: وفقا لما تضمنه القرار من حظر لأسماء أفراد وكيانات وشركات مرفقة ضمن قوائم، وحول إجراء التدابير اللازمة من منع العبور والسفر وتجميد الأرصدة المالية الخاصة بهم، فإن الجهات المعنية بالسلطنة اتخذت الإجراءات اللازمة حيال وضع القرارات موضع التنفيذ، بما في ذلك وضع المدرجة أسماؤهم فيه ضمن قائمة غير المرغوب فيهم من دخول البلاد، وكذلك اتخاذ الإجراءات الجمركية المقررة بهذا الشأن، حيث أنه لم يرصد مرور أي فرد من الأفراد الواردة أسماؤهم في قرار حظر السفر عبر المنافذ الدولية للبلاد.

- جوانب النقل والشحن المختلفة والمسائل القطاعية: فإن سلطنة عمان لديها الكثير من التشريعات والقوانين التي تغطي الجوانب المتعلقة بهذا الشأن، وإن الموانئ تتبع آليات وفقاً للقواعد والتعليمات المحلية والدولية، ولقد تم إخطار جميع الموانئ العمانية والشركات الملاحية بضرورة الالتزام بالقرارات الدولية ذات الصلة، ولم يتم تسجيل دخول أي سفينة ترفع علم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى السلطنة، ولم يتم التعامل مع الشركات المحظورة، ولا يوجد تعامل مع أي شحنات تتعلق بالبضائع المذكورة بالقرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي.

- جوانب التعاون الدبلوماسي: بالنسبة لطلب تخفيض عدد الدبلوماسيين وحول رغبة فريق الخبراء [[refer to S/RES/2397(2017)]] في الحصول على معلومات بشأن وجود أية بعثة دبلوماسية أو قنصلية أو ممثلية تجارية في السلطنة، فإنه لا يوجد مقر لبعثة دبلوماسية لجمهورية كوريا

الشعبية الديمقراطية في السلطنة، ولا يوجد أي دبلوماسي مقيم، عدا وجود سفير لكوريا الشمالية معتمد ومقيم في القاهرة.

وفي الختام فإن السلطنة ستعمل على دعم الجهود الدولية المبذولة لنزع السلاح النووي والحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وتؤكد على التزامها بالقرارات الدولية، كما تعيد التأكيد أن المؤسسات الحكومية العمانية لا يوجد لديها اتفاقيات أو معاهدات أو تعاملات أو عقود مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.